من تمكين (إسرائيل) إلى الشراكة الإستراتيجية
دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية

سامي العريان*

ملخّص: تتناول هذه الدراسة دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية في ظل تعتيم (إسرائيل) الحقائق الأساسية حول طبيعة الصراع وتاريخه في المحافل السياسية والإعلامية، وتحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، منها: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تؤدّي دور الوسيط النزيه بين الطرفين كما تقوم بترويج نفسها في المنطقة في ظل أن الولايات المتحدة كانت على الدوام المصدر الرئيس لكل المعدات العسكرية الواردة إلى (إسرائيل) بما في ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية والفنية، حتى تلك التي حُجبت أحيانًا عن حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، مثل مقاتلات F35 كما تزود الولايات المتحدة (إسرائيل) مجانًا بسائر الذخائر المتطورة، مثل القنابل العنقودية والفسفورية، التي تستخدم ضد المدنيين العزّل.

* جامعة صباح الدين زعيم، تركيا

From Enabling (Israel) to the Strategic Partnership
The United States Role in the Perpetuation of the Palestinian Tragedy

SAMY AL-A'REAN*

ABSTRACT This research examines the role of the United States in the perpetuation of the Palestinian tragedy under the Israeli obscuring of the basic facts related to the nature of the conflict in the main media and political forums. The research aims at answering one main question: can the U.S. be the evenhanded mediator between the conflict parties as it propagates itself in the region? Knowing that The U.S. has been the prime and permanent supplier of military equipment to Israel, including the latest technical technologies; even the ones that were withheld from the U.S. NATO allies, such as F35 strike fighter; as well as free of charge developed munitions, like cluster and phosphorus bombs that are used against unarmed civilians.

* İstanbul Sabahattin Zaim University. Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/4)
52 - 33

في روايـة جورج أرويل التي عنوانها: (1984) يـروّج "الأخ الأكبر" لعبارته المضلّلة التي تقول: "الحرب سـلامٌ، والحرية عبوديةٌ، والجهل قوةٌ"، وفي دوائر السياسـة الغربية والتغطيات الإعلاميـة للـصراع الفلسـطيني- الإسرائيـلي، يمكـن للمرء أن يضيـف المزيد مـن العبارات المشابهة (Orwellian Newspeak)، التي تعطي وصفًا دقيقًا للمشهد من قبيل: "العنصرية ديمقراطيةٌ، المقاومة إرهابٌ، والاحتلال هو النعيم"[1] .

إذا كان الأفراد يعتمدون على القادة السياسيين الغربيين أو منصات الإعلام مصدرًا حصريًّا لمعلوماتهم حول الوضع المتفجّر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيّما في القدس- فإنهم لن يكونـوا مشوشـين فقط في تحديد الضحية والجلاد فحسـب، إنما أيضًـا في إدراك تاريخ وطبيعة الـصراع بحد ذاته، وعلى سـبيل المثال، من الصعوبة أن تتضمن الوثائق الحكومية الرسـمية أو تغطيات وسائل الإعلام عبارات من قبيل "الاحتلال الإسرائيلي" أو "المستوطنات الإسرائيلية غـير الشرعية"، ومن النادر ما يُذكَر بأن القدس تخضع للسـيطرة الإسرائيلية غير القانونية منذ أكثر من خمسـين عامًا، أو أن يُشـار إلى كون معظم المواجهات التي تقع بالمدينة المقدّسـة تثيرها محاولات إسرائيلية لتغيير الوضع الراهن للمدينة، وفرض التهويد، وطمس المعالم الإسـلامية والمسيحية داخل أسوار البلدة القديمة للقدس.

كثـيرًا ما تسـعى (إسرائيل) وداعموهـا إلى تعتيم الحقائق الأساسـية حـول طبيعة وتاريخ الصراع في المحافل السياسية والإعلامية،[2] وعلى الرغم من هذه المحاولات، فإن الصراع ليس معقّـدًا أو موجـودًا منذ قرون، فبالعودة إلى عام 1948 الذي شـهد تأسـيس دولة (إسرائيل)، يبـدو الصراع ظاهرة حديثة بـرزت قبل قرن من الزمان، نتيجة مباشرة للصهيونية السياسـية، التي أُسِّسـت على يـد الصحافي العلماني ثيـودور هيرتـزل Theodore Herzl أواخر القرن التاسـع عـشر، حيث حاولت الصهيونية باسـتمرار تحويـل اليهودية من واحـدة من الديانات العظيمـة في العالم إلى حركة عرقية قومية اسـتعمارية تهدف إلى ترحيل يهود العالم إلى فلسـطين، وممارسـة التطهير العرقي ضد السكان الفلسـطينيين الأصليين في موطن أسلافهم،[3] وهذا هو جوهر الصراع الذي لا يمكن فهم السياسات والممارسات الإسرائيلية دون الإقرار بحقيقته.

وعـلى الرغم من فظاعة هـذا الأمر إلا أنه قد يكون القيامُ بتعميم الأسـاطير والتوصيفات المضلّلـة للتاريـخ[4] مفهومًا إذ مارسـته (إسرائيـل) والصهاينة المدافعون عنها مـن أجل تعزيز أجندتهـم السياسـية، لكـن من غير المفهوم، بل مما يسـتحق الشـجب، أن يقـع الذين يزعمون الدفـاع عـن حكم القانـون، ويؤمنون بمبدأ تقريـر المصير، وينادون بالحريـة والعدالة- في فخ الدعاية الصهيونية، ويتحولوا إلى شركاء متواطئين معها، فعند متابعة خطاب الكثير من القادة السياسيين في الولايات المتحدة، أو مراقبة التغطيات الإعلامية للصراع، يمكن ملاحظة تغييب السياق التاريخي، وتجاهل الحقائق التجريبية، واستبعاد البناءات والسوابق القانونية الراسخة، كما أن هناك مجموعة من الأسئلة التأسيسية التي تفتقر إلى الإجابات، من قبيل:

- هل الأراضي الفلسطينية محتلة أم متنازع عليها؟

• هـل يملـك الفلسـطينيون الحقّ –في القانـون الدولي– بمقاومـة الاحتلال بما في ذلك استخدام الكفاح المسلح؟ أم أن كل أشكال المقاومة تُعَدّ إرهابًا؟

• هل تمتلك (إسرائيل) الحق في البلدة القديمة بالقدس وضواحيها الأثرية والدينية وفقًا لما أعلنه الرئيس دونالد ترمب مؤخرًا؟

• هـل إطالـة مـا يُسـمَّى بـ"دورة العنـف" ينبـع فعـلًا بصورة متسـاوية مـن كلا طرفي النزاع؟

• هل (إسرائيل) ديمقراطية حقيقية؟

• هـل تجـب معاملة الصهيونية السياسـية بوصفها حركةَ تحررٍ قوميّ مشروعة مع تجاهل مظاهرها العنصرية على نحو واسع؟

• هل (إسرائيل) صادقة في سعيها نحو حل سلمي للصراع؟

• هـل تسـتطيع الولايـات المتحدة أن تؤدّي دور الوسـيط النزيه بـين الطرفين كما تُروِّج لنفسها في المنطقة؟

إن الإجابـات الواقعيـة عـن هـذه الأسـئلة بإمكانهـا تبديـد الالتبـاس، وتمكـين المراقبين الموضوعيـين، لا مـن تطويـر فهـم متكامـل للصراع فقـط ، بل مـن التوصـل إلى تقدير عميق للسياسات والممارسات الكفيلة بإنهائه أيضًا.

التستر السياسي والدبلوماسي على جرائم (إسرائيل)

في سـعيها لتحقيـق أهدافهـا الإسـتراتيجية في العالم،[5] شرعـت الولايات المتحـدة في تبنّي مجموعة من السياسـات والإسـتراتيجيات الكـبرى، لكنّ أيًّا منها ليس بوسـعه شرح الشراكة

إذا كان الأفراد يعتمدون على القادة السياسيين الغربيين أو منصات الإعلام مصدراً حصرياً لمعلوماتهم حول الوضع المتفجّر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيّما في القدس فإنهم لن يكونوا مشوشين فقط في تحديد الضحية والجلاد فحسب إنما أيضًا في إدراك تاريخ وطبيعة الصراع بحد ذاته

الإستراتيجية الخاصة مع إسرائيل. يُحاجج ميرشايمر ووولت [6] Mearsheimer and Walt بأن (إسرائيل) أصبحت شأنًا داخليًّا في السياسة الأمريكية، حيث لا يمكن فهم نفوذها الضخم إذا حُلِّل في إطار السياسة الخارجية التي تخضع لنظرية المصالح الأمنية الكلاسيكية للدول وحتى الإمبراطوريات، فمنذ تأسيس (إسرائيل)، ومع استثناءات قليلة للغاية، شهدت علاقاتها مع الولايات المتحدة عدة تطورات ومحطات، فقد بدأت الولايات المتحدة بوصفها داعمًا سياسيًّا (لإسرائيل)، ولم تُصبح المصدر الرئيس للهبات الاقتصادية والدعم العسكري فقط، بل أصبحت في نهاية المطاف شريكًا كاملًا ومتواطئًا في سياساتها التوسعية، وأعمالها العدوانية، وسلوكها الإجرامي.

فسياسيًّا ودبلوماسيًّا عكفت الولايات المتحدة على حماية (إسرائيل) على المسرح الدولي على حساب العديد من الدول، وبعد تمرير القرار الأممي رقم 3379 لعام 1975 الذي ينصّ على اعتبار الصهيونية "شكلًا من أشكال العنصرية والتفرقة على أساس عنصري" بسبب أيديولوجيتها الإقصائية،[7] عملت الولايات المتحدة بلا هوادة على إلغاء هذا القرار، وبالفعل، أُبطل بعد 16 عامًا تحت الضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1991، وفي السنوات التي أعقبت ذلك بقيت الولايات المتحدة تحمي (إسرائيل) من أي فعل أو نقد بنّاء في مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة، وكذلك في منظمة يونسكو، إلى حدّ حجب الولايات المتحدة تعهداتها المالية، وسحب عضويتها من منظمة يونسكو، بسبب قبولها الرمزي للسلطة الفلسطينية عضوًا في كيان ثقافي تابع للأمم المتحدة.[8]

إضافة إلى ذلك، وعلى النقيض من غالبية الأمم في العالم، دافعت الولايات المتحدة على الدوام عن سلوك (إسرائيل) التدميري، وفي حالات عديدة، وقفت وحيدة تمامًا في دعمها الشرس لممارساتها العدوانية وغير القانونية الموثّقة بالكامل، ومنذ عام 1973، استعملت حقّ النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ثلاثًا وأربعين مرة [9] لحماية (إسرائيل) من أيّ إدانة أو إنفاذ للقانون الدولي أو تحميلها مسؤولية مواقفها العدوانية وفق ما تمليه المعايير القانونية الدولية، وقد أعطى هذا الدعم المفتوح الضوء الأخضر للدولة الصهيونية لاستخدام القوة العسكرية لاحتلال الأراضي ونهبها، وإعلان الحرب على جيرانها، وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان المريعة ضد المدنيين في فلسطين ولبنان وغيرهما من دول الجوار، إلى جانب التحدي الصارخ للقانون الدولي وعشرات المعاهدات الدولية، كاتفاقيات جنيف التي صُمِّمت لتوفير الحماية للأشخاص الخاضعين للاحتلال العسكري، ووفقًا لنائب مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، شارلز فريليتش Charles Freilich، فإن "علاقة (إسرائيل) بالولايات المتحدة تمثّل دعامة أساسية لأمنها القومي،

حيث يشكّل الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي (لإسرائيل) منذ عقود عنصرًا إستراتيجيًّا وحيويًّا (لإسرائيل)".[10] لكن هذا الدعم يتجاوز سياسات الأحزاب في الولايات المتحدة، فمنذ عام 1973، استخدم جميع الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن لصالح إسرائيل.[11]

إن نطاق الجرائم الإسرائيلية التي غطّتها الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (فيتو)، والدرجة التي كانت مستعدة للذهاب إليها في سبيل منع محاسبة (إسرائيل) وامتثالها للقانون- يبدو محيرًا، فمن خلال الاستخدام المتكرّر لحقّ النقض شجعت الولايات المتحدة الدولة الصهيونية على مزيد من التجاهل لإرادة العالم. وبفضل الغطاء السياسي الأمريكي، سُمِح (لإسرائيل) بتنفيذ الاغتيالات، وقتل المدنيين حتى من النساء والأطفال، مع الإفلات من العقاب، كما منحها ذلك وسيلة لتغطية جرائمها ضد الإنسانية، والشروع في جرائم الإبادة الجماعية، والانتهاكات التي لا حصر لها لقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات حقوق الإنسان، وقد كان من الممكن أن يُمرَّر جميع تلك الإدانات للجانب الإسرائيلي لولا الاعتراضات والفيتو الأمريكي.

وقد أَحبط الفيتو الأمريكي قرارات تتضمن:

- مطالبة (إسرائيل) بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال، إلى جانب الالتزام بمعاهدات حقوقية أخرى [1976، 1984، 1985، 1989 (4)].
- مطالبة (إسرائيل) بإنهاء احتلالها وحكمها العسكري، واحترام حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني [1973، 1976 (2)، 1980، 1982، 2001، 2014].
- المطالبة بإنهاء العدوان أو الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة أو الضفة الغربية أو لبنان [1982 (3)، 1985، 1986، 1988 (3)، 2004].
- إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين، وموظفي الأمم المتحدة [1987، 2002].
- إدانة مجزرة مخيمَي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين التي راح ضحيتها أكثر من ألفي مدني، حيث حمّلت لجنة إسرائيلية المسؤولية الجزئية عن المجزرة وزيرَ الدفاع الإسرائيلي آنذاك آرئيل شارون [1983].
- إدانة اختطاف طائرة مدنية [1986].
- إدانة اغتيال أو إدانة حماية المتورطين في اغتيال قادة فلسطينيين [1982، 1988 (2)، 2001، 2003، 2004].
- المطالبة بإطلاق سراح أسرى مدنيين، أو إنهاء الحصار المفروض على غزة [2006].
- إدانة بناء جدار الفصل الذي اعتبرته فتوى محكمة العدل الدولية غير شرعي [2003].

• المطالبة بإنهاء ضمّ الأراضي الفلسطينية والعربية، وإنهاء الأنشطة الاستيطانية [1982، 1995، 1997 (2)].

• مطالبة (إسرائيل) بالكف عن تغيير معالم مدينة القدس، وتحدي تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس والمسجد الأقصى [1982، 1986، 2017].

كما عارضت الولايات المتحدة أيضًا تعيين لجنة تقصٍّ للحقائق بشأن السياسات العسكرية الوحشية التي اتخذتها (إسرائيل) خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى [1990]، كما عرقلت إدانة اغتيال متظاهرين فلسطينيين عزّل على حدود قطاع غزة [2018].

دعم أمريكا السياسات الاستعمارية (لإسرائيل) وتحريضها

إن توفير الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل لسلوك (إسرائيل) العدواني وسياساتها الوحشية يتضاءل أمام المساعدات المالية والعسكرية التي تلقتها الدولة الصهيونية من الولايات المتحدة، فعلى مدار عقود كانت (إسرائيل) ولاتزال المتلقّي الأول للمساعدات الأمريكية، ووفقًا للتقرير الرسمي لمكتب بحوث الكونغرس[12] فإن الولايات المتحدة قدمت إلى (إسرائيل) مساعدات مباشرة بما يزيد على 135 مليار دولار منذ عام 1973، جاء قرابة 70٪ منها على شكل مساعدات عسكرية، هذا الرقم لا يشمل عشرات المليارات الأخرى التي مُنِحت على شكل ضمانات قروض، أو مساعدات خاصة أخرى، إلى جانب الإذن باستخدام معدات عسكرية أمريكية متقدمة مخزّنة في (إسرائيل)، من خلال إتاحتها فورًا في حالات الطوارئ، وفي عام 2006 قدّر ميرشايمر ووولت Mearsheimer and Walt وصول المساعدات إلى مبلغ 150 مليار دولار[13] وهو رقم مرشح للزيادة إلى حدّ 190 مليار دولار في عام 2018.

وقبل أكثر من عقدين وضعت الولايات المتحدة برنامجًا طويل الأمد يضمن توفير المساعدة العسكرية والاقتصادية للدولة الصهيونية مقدّمًا ولمدة عشر سنوات، وذلك من أجل تفادي ضغوط الميزانية السنوية، وفي عام 1997 وقّع الرئيس بيل كلينتون حزمة مساعدات عسكرية واقتصادية لمدة عشر سنوات (لإسرائيل) تتجاوز قيمتها 21 مليار دولار، في حين وقع الرئيس جورج بوش الابن في وقت لاحق حزمة مساعدات لمدة عشر سنوات أخرى عام 2006 بقيمة 30 مليار دولار، وبالمثل وقّع الرئيس باراك أوباما حزمة بقيمة 38 مليار دولار ولمدة 10 سنوات أخرى عام 2016، على الرغم من عدائه المعلن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ومن الجدير بالذكر بأن (إسرائيل) هي الدولة الوحيدة الذي تتلقى مساعداتها في بداية السنة المالية في أكتوبر/ تشرين أول وذلك بغرض كسب الفائدة قبل أن يتم تخصيصها، في حين أن الخزانة الأمريكية تدفع مليارات الدولارات بصفة فوائد للأموال التي تقرضها بغرض تغطية العجز في الميزانية.

علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت على الدوام المصدر الرئيس لكل المعدات العسكرية الواردة (لإسرائيل)، ومن ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية والفنية، حتى تلك التي حُجبت أحيانًا عن حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، مثل مقاتلات F35. كما تزوّد الولايات المتحدة (إسرائيل) مجانًا بسائر الذخائر المتطورة، مثل القنابل العنقودية والفسفورية، والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي اللذين يُستعمَلان ضد المدنيين العزّل، إضافة إلى الجرافات وغيرها من المعدات الثقيلة التي تدمّر منَازل الفلسطينيين وأشجار الزيتون وغيرها من مصادر رزقهم، وبذا تكون الولايات المتحدة قد حوّلت نفسها إلى مُسهم مباشر في النزاع، وشريك نشط (لإسرائيل) في التسبّب بألم الفلسطينيين، وإطالة أمد معاناتهم، وخلافًا لمزاعمها المتكرّرة، لم تكن الولايات المتحدة يومًا وسيطًا نزيهًا لتحقيق السلام العادل في الصراع العربي–الإسرائيلي.[14]

إن توفير الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل لسلوك (إسرائيل) العدواني وسياساتها الوحشية يتضاءل أمام المساعدات المالية والعسكرية التي تلقتها الدولة الصهيونية من الولايات المتحدة فعلى مدار عقود كانت (إسرائيل) ولاتزال المتلقّي الأول للمساعدات الأمريكية

الاحتلال وحق تقرير المصير والقانون الدولي

لا ينبغي أن يكون هناك خلاف على كون الأراضي التي نهبتها (إسرائيل) في حزيران/ يونيو 1967، ومنها شرقي القدس، أراضيَ محتلة، فعشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، ومنها القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن، تطالب (إسرائيل) بالانسحاب من الأراضي المحتلة، بينما ترفض (إسرائيل) بعناد الامتثال لذلك، وفي الحقيقة، إن كانت هناك أراض متنازع عليها فيجب أن تكون تلك الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل[15] عام 1948 عبر حملة من الترهيب والمجازر[16] والغزو العسكري[17] والتي نتج عنها طرد أكثر من 800 ألف فلسطيني من بيوتهم ومدنهم وقراهم بصورة غير قانونية لإفساح المجال أمام استيطان آلاف اليهود القادمين من أوروبا وأرجاء العالم كافة، ونتيجة لذلك، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارها رقم 194 الذي ينصّ على أن "اللاجئين (الفلسطينيين) الراغبين بالعودة إلى منازلهم... يجب أن يسمح لهم بالعودة"، وقد بقي هذا القرار الأممي بدون تطبيق منذ سبعة عقود. كما أنه لا خلاف، وفق القانون الدولي، على كون (إسرائيل) دولة احتلال عسكري،[18] وهذا يقود إلى تطبيق جميع اتفاقيات جنيف ذات العلاقة على النزاع، حيث إنّ الشعب الفلسطيني لا يزال يرزح تحت الاحتلال ما دامت "أراضيه تخضع فعليًّا لسلطة جيش معادٍ"[19].

إضافة إلى ذلك، فإن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في مقاومة الاحتلال بالوسائل كافة هما حقّان راسخان في القانون الدولي، ففي عام 1960، اعتُمد قرار الأمم المتحدة الذي يحمل رقم 1514[20] حول "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، وقد نصّ الإعلان على أن "لكل الشعوب الحقّ في تقرير مصيرها"، وأن "إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارًا لحقوق الإنسان الأساسية،

ويناقض ميثاق الأمم المتحدة"، وبعد عشر سنوات، اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم 2625، [21] الذي يدعو الدول الأعضاء إلى دعم الشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الاحتلال ضد مستعمريهم ومحتليهم، وفي عام 1974 أعاد القرار رقم (3246) [22] تأكيد "شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والهيمنة والقهر الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح"، وبعد أربع سنوات، نصّ القرار الأممي رقم (33/ 24) [23] بوضوح على "شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال، بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل، ولاسيّما الكفاح المسلح"، كما "يدين القرار بقوة جميع الحكومات" التي لا تعترف "بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".

وبخصوص القدس المحتلة، فقد تبنّى مجلس الأمن الدولي عام 1980 قرارين ملزمين يحملان الرقم: (476) [24] والرقم (478) [25] بواقع 14 صوتًا مؤيدًا من دون معارَضة (مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وعدم استخدامها للفيتو)، ينصان على إدانة محاولات (إسرائيل) "تغيير الطابع العمراني، والتكوين الديموغرافي، والهيكل المؤسسي، ووضع مدينة القدس الشريف"، كما أعاد القرار تأكيد "الضرورة الملحّة لإنهاء الاحتلال المطوّل للأراضي العربية التي تحتلها (إسرائيل) منذ عام 1967، بما فيها القدس"، ووصف القرار (إسرائيل) بكونها "قوة احتلال"، معتبرًا أن أيّ تغييرات تجريها في مدينة القدس تعد "انتهاكًا للقانون الدولي".

الاستخدام الإسرائيلي للعنف والحق الفلسطيني في المقاومة

ظلّ الشعب الفلسطيني، وبخاصة في القدس، يرزح تحت الاحتلال الوحشي ما يفوق النصف قرن، من دون أفق لإنهاء هذا الاحتلال، ولسنوات عديدة انخرط الفلسطينيون في الاحتجاج على الاعتداءات الإسرائيلية على أماكنهم المقدسة، [26] وعلى الاحتلال الذي لا تُعرَف له نهاية، ونتيجة لذلك، كثف الجيش الإسرائيلي مدعومًا بآلاف المستوطنين المسلحين [27] الذين يحوبون الضفة الغربية استخدام العنف الذي قاد إلى مقتل المئات، وجرح الآلاف من الفلسطينيين، إلى جانب اعتقال عشرات الآلاف، منهم، [28] وقد لجأ الجيش الإسرائيلي وعصابات المستوطنين المسلحة إلى العنف الممنهج لإجبار الفلسطينيين على الإبعاد، أو الخضوع للاحتلال، على الرغم من مخالفة ذلك القانون الدولي، واتفاقيات جنيف الأربعة. وقد اشتملت الإجراءات الإسرائيلية الوحشية على الممارسات الآتية:

- عنف المستوطنين [29] واستفزازاتهم [30] تحت الحماية الكاملة من الجيش الإسرائيلي [31].
- استهداف الأطفال [32] بالاختطاف [33] والقتل [34]، ومن ذلك اعتقال أطفال بعمر الخمس سنوات. [35]
- حرق أطفال رضّع وهم أحياء [36].
- الاستخدام المستمر للعقاب الجماعي [37]، وهدم المنازل. [38]

• استخدام عقوبات السجن المفرطة [39] ضد أيّ فعل مناهض للاحتلال، ومن ذلك إلقاء الحجارة.

• اقتحام[40] المواقع الدينية المقدسة.[41]

• الاستهداف المتعمّد للصحافيين[42] الذين يتصدّرون تحدّي الهيمنة الإسرائيلية.

إن الشعب الفلسطيني –سواء أكان يرزح تحت الاحتلال أم الحصار أم في المنفى ممنوع من العودة إلى دياره من قبل (إسرائيل)، أو أنّه محروم من ممارسة حقّه في تقرير المصير– يمتلك الحق المشروع في مقاومة الاحتلال العسكري، وجميع مظاهره، من قبيل الحرمان من الحرية، وحقوق الإنسان، ومصادرة الأراضي، وبناء وتوسيع المستعمرات على أراضيه، وعلى الرغم من أن غالبية الفلسطينيين يختارون اللجوء إلى المقاومة غير العنفية، بوصفها تدبيرًا حكيمًا ضد وحشية الاحتلال، إلا أن القانون الدولي لا يجعل من مقاومة الاحتلال محصورة على الوسائل اللاعنفية، حيث إن الحق في المقاومة المسلحة المشروعة وفقًا للقانون الدولي الإنساني مكرّس في القانون الدولي، ولا يمكن إنكاره لأي شعب من الشعوب، ومنهم الفلسطينيون في كفاحهم لنيل الحرية وممارسة حق تقرير المصير، وعلاوة على ذلك، فإن القانون الدولي لا يمنح سلطة الاحتلال الحقّ بممارسة أيّ نوع من أنواع القوة ضد الرازحين تحت الاحتلال بغرض الحفاظ على احتلالها وتثبيته، ومن ذلك الدفاع عن النفس. وباختصار، فإن المعتدين ومغتصبي الأرض ممنوعون من حيث المبدأ [43] من استخدام القوة لإخضاع ضحاياهم، وبناءً عليه، وبوصف ذلك مسألة مبدئية في القانون الدولي، وبغضّ النظر عن أيّ مصلحة سياسية– فإن الهجمات ضدّ أي هدف عسكري، ومن ذلك الجنود والمستوطنون المسلحون، أو غيرهم من أدوات الاحتلال ومؤسساته– ممارسات مشروعة ومقبولة وفق القانون الدولي، وإن أيّ

ظلّ الشعب الفلسطيني وبخاصة في القدس يرزح تحت الاحتلال الوحشي ما يفوق النصف قرن من دون أفق لإنهاء هذا الاحتلال ولسنوات عديدة انخرط الفلسطينيون في الاحتجاج على الاعتداءات الإسرائيلية على أماكنهم المقدسة وعلى الاحتلال الذي لا تُعرَف له نهاية

إجراء مناهض لهم سواء أكان غير عنفيّ أم غير ذلك، لا يمكن إدانته أو وسمه بالإرهاب.

علاوة على ذلك، فإن الحجة الأخلاقية على مشروعية استخدام الكفاح المسلح ضدّ القمع والحرمان من الحقوق السياسية اللذين تمارسهما الأنظمة الاستبدادية والاستعمارية هي حجّة راسخة، وقد حشد باتريك هنري Patrick Henry أبناء وطنه عام 1775 قُبَيل الثورة الأمريكية باسم ندائه الشهير: "امنحني الحرية أو امنحني الموت"، حتى إن أيقونة الحقوق المدنية واللاعنف مارتن لوثر كينغ Martin Luther King. Jr. رفض مقابلة العدوان بالسلمية، وقد شكّك فقط بالفائدة التكتيكية للعنف عندما قال: "لقد أكّدتُ كون الجدل حول مسألة الدفاع عن النفس جدلًا غير ضروري، حيث إن قلّة من الناس اقترحت على الزنوج عدم الدفاع عن أنفسهم عندما يتعرّضون للهجوم، وفي الحقيقة فإن المسألة لم تكن حول ما إذا كان على المرء أن يستلّ سلاحه إذا ما تعرّض منزله للهجوم، ولكن ما إذا كان من الحكمة من الناحية التكتيكية أن يستخدم سلاحه خلال المشاركة في احتجاج منظم"، وقد كان المهاتما غاندي يرى الانخراط في المقاومة النشطة أكثر شرفًا وأجدر بالاحترام من اللجوء إلى اللاعنف حين قال: "أفضل أن تلجأ الهند إلى السلاح للدفاع عن شرفها على أن تصير، بطريقة جبانة، شاهدةً على عجزها وهوانها"، وقد أكّد نيلسون مانديلا أيضًا أنه لجأ إلى الكفاح المسلح فقط عندما "لم تعد أشكال المقاومة الأخرى متاحة"، وطالب نظام الفصل العنصري (أبارتايد) بأن يضمن حرية النشاط السياسي للسود قبل أن يقوم بدعوة مواطنيه إلى تعليق الكفاح المسلح، وبناءً عليه، فإن النقاش حول ما إذا كانت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في مصلحة القضية الفلسطينية ليست نقاشًا حول مشروعية المقاومة، إنما حول الإستراتيجية السياسية المناسبة في ضوء الاختلال الهائل في ميزان القوى العسكرية لمصلحة إسرائيل، في مقابل ما يحظى به الكفاح العادل ضد الاحتلال من دعم شعبي عريض حول العالم.

وحتّى الآن فإن حقيقة الصراع تكشف عن أن الشعب الفلسطيني كان في الغالب الطرف المعرَّض للعدوان الإسرائيلي والاستخدام المفرط للعنف منذ عام 1948، وباستثناء حرب عام 1973 (التي بدأها كل من مصر وسوريا لاستعادة أراضيهما المحتلة عام 1967)، فإن جميع الحروب العربية–الإسرائيلية خلال العقود السبع الماضية (حروب الأعوام: 1948، 1956، 1967، 1978، 1982، 2002، 2006...إلخ) بدأتها (إسرائيل)، وقادت في نهاية المطاف إلى مزيد من الاقتلاع والبؤس للفلسطينيين،[44] ومنذ عام 2008 شنت (إسرائيل) 3 حروب وحشية ضد قطاع غزة[45] تسببت في آثار مدمرة على القطاع وسكانه.

• ففي حرب عامي 2008–2009، قتلت (إسرائيل) 1417 فلسطينيًّا، بينما خسرت 13 من سكانها، بينهم 9 جنود إسرائيليين.

• في حرب عام 2012، قتلت (إسرائيل) 167 فلسطينيًّا، وخسرت 6 من مواطنيها، بينهم جنديان.

• في حرب عام 2014، قتلت (إسرائيل) 2104 فلسطينيًّا، بينهم 539 طفلًا، وخلّفت 475.000 فلسطينيًّا في العراء بعد أن هدمت 17.500 منزلًا، كما دمّرت 244 مدرسة، وعددًا من المستشفيات، والمساجد، وقد خسرت (إسرائيل) في تلك الحرب 72 مواطنًا، بينهم 66 جنديًا.

وفي المحصلة، ومنذ عام 2008، قتلت (إسرائيل) 3688 فلسطينيًّا خلال ثلاث حروب معلنة ضد قطاع غزة، بينما خسرت خلالها 91 مواطنًا، بينهم 77 جنديًّا إسرائيليًّا، وخلال السنوات الماضية وُثِّقَ[46] استهداف (إسرائيل) المتعمّد للأطفال الفلسطينيين بكثافة، حيث قتل الاحتلال أكثر من ألفَي طفل فلسطيني[47] منذ عام 2000، وقد حُقِّق في استخدام (إسرائيل) للعنف المفرط ضد الفلسطينيين بطريقة ترقى إلى توصيف جرائم الحرب، ولاسيّما في قطاع غزة (التي تخضع لحصار مدمّر منذ عقد من الزمن) وقد أدانت الأمم المتحدة هذه الممارسات في تقرير غولدستون،[48] كما أدانتها مؤسسات حقوقية أخرى، مثل منظمة العفو الدولية،[49] وهيومان رايتس ووتش.[50]

خديعة عملية السلام بوساطة أمريكية

أنعشت اتفاقية أوسلو للسلام عام 1993 الوعود بإنهاء عقود من الاحتلال الإسرائيلي، لكن العملية السلمية تعرضت للتزوير،[51] منذ البداية كما اعترف العديد من الخبراء،[52] فقد كانت خديعة إسرائيلية لوقف الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإعطاء (إسرائيل) الفرصة لالتقاط أنفاسها اللازمة لاستعمار أراضي الضفة الغربية،[53] ومنها شرقي القدس، وقد نُفِّذ الاتفاق في ظل اختلال واضح في ميزان القوى بين جانب استحوذ على جميع أوراق القوة ورفض إعطاء التنازلات –وقد دعمه في ذلك انحياز الوسيط الأمريكي الذي قدّم نفسه بصورة الوسيط المحايد– فيما كان الجانب الآخر ضعيفًا ومجردًا من جميع أوراق التفاوض،[54] ومنذ إبرام الاتفاق، تضاعفت أعداد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية،[55] وازداد عدد المستوطنين ليتجاوز 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية وشرقي القدس.

وفي ظل هذا الواقع، لم يتبق للعالم سوى أن يُفصِح بنيامين نتنياهو صراحة بعدم وجود نيّة إسرائيلية للانسحاب من الضفة الغربية وإنهاء احتلالها، فبعد إنهاء ولايته الأولى في رئاسة الوزراء، ظهر نتنياهو في شريط فيديو مصوّر تم تسريبه[56] وذلك خلال زيارته لإحدى المستوطنات عام 2001 وهو يعترف بنيته الحقيقية بالاستيلاء على 98٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتعطيل العمل باتفاقية أوسلو، حيث اعتقد نتنياهو آنذاك بعدم وجود تسجيل، فتحدّث بصراحة مع مجموعة من المستوطنين حول رؤيته الإستراتيجية وخططه وتكتيكاته.

وخلال حديثه عن رؤيته، قال نتنياهو: "المستوطنات هنا، وهي تنتشر في كل مكان"، وأضاف "لقد أوقفت العمل باتفاقية أوسلو، من الأفضل أن يتم منح 2٪ عوضًا عن 100٪،

سوف نعطي 2 ٪ ونوقف الانسحاب"، موضّحًا بالقول: "لقد أعطيت تفسيري الخاص للاتفاقيات بطريقة ستسمح لي بإيقاف الانسحاب من حدود عام 1967". أمّا بخصوص التكتيك فقد اعترف نتنياهو بأنّ إستراتيجيته تسبّبت في الكثير من المعاناة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال لردعهم عن المقاومة، وقال: "هدفنا هو ضربهم ليس مرة واحدة بل مرات، وبطريقة مؤلمة، حتى يصبح الثمن الذي يدفعونه لا يُطاق، وحتى يتملكهم الخوف من كون كل شيء على وشك الانهيار"، وعندما وُوجهَ بأنّ هذه الإستراتيجية قد تجعل العالم يضع (إسرائيل) في خانة المعتدي ردّ نتنياهو بشكل قاطع: "بإمكانهم أن يقولوا ما يشاؤون"، كما أشار أيضًا إلى أنه غير مكترث بالضغوط الأمريكية، وعلى العكس من ذلك، فقد لوّح بإمكانية التلاعب بسهولة بالداعم الرئيس (لإسرائيل) عندما قال: "الولايات المتحدة بلد يمكن مناورته بسهولة، وتوجيهه إلى الوجهة الصحيحة، أنا لم أكن خائفًا من مواجهة كلينتون، ولم أكن خائفًا من تحدّي الأمم المتحدة". وعلى الرغم من أنّ قادة العالم يَعدّون نتنياهو "كاذبًا" و"لا يستطيعون تحمّله" كما اتّضح من الحوار الذي التقطه المايكروفون بين الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما،[57] فإن أيّ زعيم غربي لم يقف في وجه (إسرائيل) على الرغم أيضًا من إقرار برلماني بريطاني بأنّ 70٪ من القادة الأوروبيين يرون في (إسرائيل) "خطرًا على السلم العالمي"،[58] وتجدر الإشارة إلى أن سياسات التوسّع ونهج وضع العراقيل أمام السلام ليسا سلوكًا مقتصرًا على اليمين الإسرائيلي، فقد قرّر الزعيم السابق لحزب العمل إيهود باراك عام 2000 في كامب ديفيد[59] عدم الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية والقدس المحتلة، أو تفكيك المستوطنات المقامة على تلك الأراضي.[60]

انتظر العالم عقودًا أن تقوم (إسرائيل) بتقرير مصيرها عبر اختيار عنصرين من ثلاثة عناصر محدّدة، هي: الهوية القومية اليهودية، والالتزام بالديمقراطية، والالتزام بما يُعرف باسم أرض "إسرائيل الكبرى"، فإذا اختارت (إسرائيل) أن تحتفظ بأغلبية يهودية وتدّعي الالتزام بالديمقراطية فيتوجب عليها أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام 1967 (حلّ الدولتين)، أمّا إذا أصرّت على ضمّ الأراضي المحتلة والاحتفاظ بالديمقراطية فيتوجب عليها إدماج السكان العرب والتخلّي عن سياسة نبذ غير اليهود، وذلك ضمن دولة علمانية (حلّ الدولة الواحدة)، ومع الأسف فإن الطبيعة الصهيونية (لإسرائيل) جعلت منها تختار التمسّك بالحصرية اليهودية في كلّ فلسطين التاريخية، وإخضاع السكان الفلسطينيين لنظام عسكري صارم، ثمّ تكريس نفسها بوصفها دولة فصل عنصري (أبارتايد).[61]

الصهيونية السياسية وحقيقة دولة إسرائيل

على مدار القرن الماضي أثارت الصهيونية السياسية المشاعر والعواطف الشديدة على طرفَي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي سواء بين مؤيدي الصهيونية المتحمسين أم بين منتقديها وضحاياها العاجزين، ويشيد الصهاينة بمشروعهم ويعدّونه مشروع تحرّر قومي للشعب اليهودي، فيما يرى معارضوه أنه مشروع يحمل عقيدة عنصرية، مارست التطهير والتمييز العرقي والديني المنهج، وارتكب جرائم حرب من أجل تحقيق أهدافه، وفي كثير من

الأحيـان، يُحرَم الجمهـور من تدفق المعلومات حول طبيعة الصهيونية السياسـية وحقيقة دولة إسرائيـل، ونـادرًا مـا يغطّي الإعلام هذا الجانب مـن الصراع، الذي يسـهم في إرباك الجمهور وإثارة سخطه.

ومنذ تأسيسـها عـام 1948 سَـنَّت (إسرائيل) القوانين ونفّذت السياسـيات التي ترسّـخ التمييز ضد الأقلية العربية الفلسـطينية، وفي أعقاب اجتياح عام 1967 شـيّدت نظام احتلال عسـكري يصـادر الحقـوق المدنيـة وحقـوق الإنسـان الأساسـية لملايـين الفلسـطينيين الذين يتجـاوز عددهم اليـوم عـدد الإسرائيليين اليهـود في فلسـطين التاريخية، وفي تحدٍّ للقانون الدولي ترفض (إسرائيل) بإصرار عودة الفلسـطينيين الـذي هُجِّروا مـن بلادهـم عامَي 1948 و1967 بينـما تمنـح الجنسـية الإسرائيليـة للملايـين من جنسـيات مختلفـة بمجـرد وصولهـم إلى (إسرائيل) فقط لكونهـم يهـودًا، وتُبقـي (إسرائيـل) ملايـين اللاجئـين الفلسـطينيين الذيـن يعيشـون ظروفًـا مزريـة في مخيمات اللجـوء منـذ عـام 1948 محرومـين مـن العـودة إلى ديارهم.

أنعشـت اتفاقيـة أوسلو للسـلام عام 1993 الوعود بإنهاء عقود من الاحتلال الإسرائيلي لكـن العملية السلمية تعرضت للتزوير منذ البداية كما اعترف العديد من الخبراء فقد كانت خديعـة إسرائيلية لوقف الانتفاضة الفلسطينية الأولى

وقـد زعـم القادة الصهاينة من بن غوريون وحتى نتنياهـو أن (إسرائيل) دولة ديمقراطية، أسوة بالديمقراطيات الليبرالية الغربية، وربّما تكون الطريقة المثلى لاختبار هذا الزعم والكشف عـن طبيعة الدولة الصهيونيـة الحديثة هو التحليل المقارن (على غرار مـا تجده في كتاب المؤرّخ الإسرائيلي شالوم ساند[62] Shalom Sand.

ماذا لو أن دولة غربية تدّعي أنها ديمقراطية، كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، غيَّرت رسـميًا دسـتورها ونظامها لتصبـح دولة خاصة بالبيض البروتسـتانت الأنكلو-سكسـونيين (WASPs)؟ وعـلى الرغم من بقـاء مواطنيها الأفارقة، والآسـيويين، والكاثوليك، واليهود والمسـلمين كـما بقيـة الأقليـات يتمتعـون بحـق التصويـت والحصول عـلى مناصب سياسـية ويتمتعـون ببعض الحقوق المدنية والاجتماعية، إلا أنّهم مضطـرون للخضوع للطبيعة الجديدة للدولة وهويتها الإقصائية الخاصة بالأنكلو-سكسونيين، وعلاوة على ذلك، وباستثناء البيض الأنكلو-سكسونيين، لن يُسمح لأيّ مواطن آخر بشراء أو بيع الأرض، وستكون هناك قوانين دستورية دائمة تمنع الأنكلو-سكسونيين من بيع الأراضي وغيرها من الممتلكات لأيّ شخص من الإثنيات أو الديانات الأخرى في البلاد، كما سوف يمرّر الكونغرس أو البرلمان قوانين تمنع الأنكلو-سكسـونيين من الزواج من خارج طبقتهم الاجتماعية، وسـيعدّ أيّ زواج مخالف غير قانوني ولن تعترف به الدولة.

وفيما يتعلق بالهجرة، سـترحّب الدولة فقط بالمهاجرين الأنكلو-سكسونيين من حول العالم، ولن تكون هناك أيّ قيود على هجرتهم، حيث بإمكان أيّ منهم الحصول فورًا على الجنسية بمجرد

وصوله إلى البلاد، وسوف يتمتع بكامل الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المقدّمة من الدولة، بينما ستُحرَم بقية الإثنيات من كل هذا. وعلاوة على ذلك، سوف تخضع جميع الأقليات في البلاد إلى سياسات "أمنية" محدّدة من أجل إتاحة المجال للمهاجرين الأنكلو-سكسونيين القادمين من الخارج، وسوف تنتشر المستوطنات والمستعمرات في كل مكان في البلاد وستكون مخصّصة حصرًا للمستوطنين الجدد من الأنكلو-سكسونيين، فيما يخضع غيرهم للكثير من القيود، أو إعادة التوطين في الخارج، وفي هذه المستوطنات ستصمّم الدولة طرقًا ومدارس وعيادات صحية ومراكز تسوق ومواقف سيارات وبرك سباحة خاصة بالأنكلو-سكسونيين حصرًا، وسيكون هناك أيضًا نظام صحي وتعليمي من طبقتين، كما سيكون نظام الرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية من طبقتين أيضًا، وعلى سبيل المثال، إذا هاجم أحد أفراد طبقة الأنكلو-سكسونيين أو قتل غيره من أبناء الطبقة الثانية سوف يتلقى غرامة أو عقوبة مخففة لا تتجاوز بضع سنوات، بينما إذا وقع العكس ولو عرضًا وليس على سبيل القصد، سيتلقّى عضو الأقلية عقوبة صارمة قد تصل إلى الحبس المؤبد، وفي هذا النظام، سيقتصر التوظيف في الشرطة على أفراد أنكلو-سكسونيين، وستُقِرّ المحكمة العليا استخدام التعذيب ضد غير الأنكلو-سكسونيين الخاضعين لقرارات موظفي الأمن. ومن الواضح أن نظامًا يتبع كلّ هذه السياسات هو نظام عنصري بوضوح، ومجرم بصورة لا تدع مجالًا للشّك، ومكروه على نطاق دولي بحيث لا يمكن لأحدهم أن يقف إلى جانبه أو يدافع عنه، ولعلّ السؤال الأهم: هل يمكن لنظام كهذا أن يكون مقبولًا في عالَم اليوم؟ (أُدرِك أن البعض قد يقول: إنّ الكثير من هذه

الممارسات قد ارتكبت بالفعل في الماضي ضد شرائح وجماعات محددة في المجتمعات الغربية، ولكن أيًّا من الحكومات المعاصرة لن تجرؤ على تبنّي هذا النموذج أو الدفاع عن هذه السياسات).

ولكن الطبيعة الصهيونية تجعل من هذا المثال غير المعقول حقيقة ماثلة للعيان، وبدرجات متفاوتة في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، سواء أكانوا مواطنين اسميًّا في الدولة أم يعيشون تحت الاحتلال أو الحصار الإسرائيلي، أو أولئك الذين حُرموا لعقود من حقّهم بالعودة إلى منازلهم ومدنهم وقراهم المحتلة. إن نظامًا كهذا لن يتلقّى الإدانات فحسب، بل إنه لا يمكن لإنسان أو دولة تحترم حكم القانون أن ترتبط أو تتسامح مع هذا النمط من الأنظمة.

ومنذ الأيام الأولى للدولة الصهيونية انتقد العديد من المثقفين اليهود الطبيعة العنصرية (لإسرائيل)،[63] وقد كتب كلٌّ من ألبرت آينشتان Albert Einstein وحنا آرينت Hannah Arendt عام 1948 منتقدين القادة الصهاينة (لإسرائيل) الذين "بشروا علانية بعقيدة الدولة الفاشية".[64] وأفاد العَالم والمفكر الإسرائيلي إسرائيل شاحاك Israel Shahak أن (إسرائيل) هي "دولة عنصرية بالمعنى الكامل للكلمة، حيث يُشرَّع التمييز ضد الفلسطينيين على نحو دائم، وفي غالبية القضايا المهمّة، فقط بسبب أصولهم"،[65] ويَعُدّ المفكّر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي Noam Chomsky أن ممارسات (إسرائيل) هي "أكثر سوءًا من الأبارتايد"[66] الذي حكم جنوب إفريقيا، ويرى المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه Ilan Pappé أن "هدف الصهيونية منذ البداية هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية، مع أقل عدد ممكن من السكّان الفلسطينيين"،[67] فيما يعتقد المؤرخ الأمريكي هوارد زن Howard Zinn أن "الصهيونية هي غلطة"،[68] وكثيرًا ما يتحدّث الأكاديمي والمؤلف الأمريكي نورمان فنكلشتاين Norman Finkelstein ضد الطبيعة العنصرية للدولة الصهيونية، وينتقد تلاعبها بالمحرقة النازية (هولوكوست) من أجل تسويغ استعمارها لفلسطين،[69] ويصف المؤرخ البريطاني طوني جوت Tony Judt (إسرائيل) بأنها "شيء عفا عليه الزمن"[70] بسبب طبيعتها الإقصائية التي تنبذ مواطنيها من غير اليهود، وقد وصف المقرّر الخاص السابق للأمم المتحدة ريتشارد فوك Richard Falk السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بأنها "جريمة ضدّ الإنسانية"،[71] وقارن بين معاملة (إسرائيل) للفلسطينيين وبين المعاملة النازية لليهود قائلًا: "أعتقد أن الفلسطينيين يبدون أكثر الناس ضحية في هذا العالم"، ومؤخرًا تساءلت مجموعة بارزة من الأكاديميين اليهود الأمريكيين: "هل يمكننا متابعة احتضان دولة تتنكر للحقوق الأساسية لشعب آخر؟"[72] وكان جوابهم بالدعوة الحازمة لمقاطعة الدولة الصهيونية بصورة كاملة.

وعلاوة على ذلك، يصدّر قادة سياسيون ودينيون إسرائيليون خطابًا عنصريًّا بغرض حشد ناخبيهم، والتعبير عن سياساتهم، وخلال آخر انتخابات إسرائيلية عقدت عام 2015، قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بمخاطبة ناخبيه من خلال تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" تقول: إنّ "حكومة اليمين الإسرائيلي في خطر، فالناخبون العرب يخرجون بكثافة إلى صناديق الاقتراع"،[73] فيما دعا وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman إلى تطهير عرقي جديد بترحيل المواطنين الفلسطينيين في (إسرائيل) خارج

الدولـة ،[74] وعـدَّ أحدُ الحاخامات البارزين أنّ "قتل الفلسـطينيين واجـب ديني" ،[75] فيما أعلن آخـر أنـه "ليس فقط من المرغـوب أن يتمّ القيام بذلك، بل من الواجـب الديني أن تضع رأس الفلسـطيني عـلى الأرض وتضربـه حتـى يلفـظ أنفاسـه الأخـيرة" ،[76] أما رئيـس الحاخامات السـفارديم السـابق مردخاي إلياهو Mordechai Eliyahu وهو أحد كبار القادة الدينيين في (إسرائيل) فقد أصدر فتوى تقول: إنّه "ليس هناك على الإطلاق أي حظر أخلاقي على القتل العشـوائي للمدنيين خلال هجوم عسـكري واسع محتمل ضد قطاع غزة" ،[77] وفي الحقيقة فإن العنصرية في (إسرائيل) منتشرة جدًّا إلى درجة أن يقوم مسـتوطن يهودي بطعن يهودي آخر [78] وأن يقوم مستوطن بقتل مستوطن آخر [79] وذلك ليس بسبب تعرض الجناة للتهديد الحقيقي، إنـما بسـبب ملامـح الضحايا التي تشـبه العـرب، وتنتشر العنصريـة الإسرائيلية بين السـكان إلى درجـة أن الصحـافي ماكـس بلومنتـال Max Blumenthal الـذي حقّـق في توجهـات المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسـطينيين [80] كان متفاجئًا من "المدى الذي تتشـابه فيه المجموعات والشـخصيات التي تتحكـم في قلب المجتمع والحكومـة الإسرائيليين مـع اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، والفاشيين الجدد في أوروبا على الصعيدين الأيديولوجي والنفسي" [81] .

وباختصار فإن عقيدة الصهيونية السياسية، كما بُيِّنت بجلاء داخل إسرائيل، برؤيتها الإقصائية وسياساتها القائمة على احتلال الأرض وإخضاع الشعب- أثبتت بما لا يدع مجالًا للشكّ أنها تمثّل بقايـا حقبة غابرة تفتقر تمامًا إلى أيّ سـلوك حضاري أو أيّ ممارسـات ديمقراطية، وعليه، فإن أي نقـاش أو تغطية أو تحليل للصراع الفلسـطيني-الإسرائيلي يتجنب التطـرق لطبيعة وأيديولوجية الدولة الإسرائيلية هو نقاش مخادع، ويفتقر إلى المصداقية، بل ويسهم في تعميق الصراع، وإطالة أمد المعاناة لضحاياه، والإيهام بإمكانية التوصل إلى حلّ سلميّ وعادل.

دعمـت الولايـات المتحـدة نظام الفصـل العنصري السـابق (أبارتايد) في جنـوب إفريقيا خـلال ثمانينيات القرن الماضي، وشرعت في تنفيذ سياسـات فاشـلة لإعـادة تأهيله،[82] وكانت آخرَ دولة تتخلى عن حكومة الأبارتايد في بريتوريا، وذلك بعد كفاح عالمي طويل تُوِّج بحملة مقاطعة قوية لتفكيك النظام العنصري غير الأخلاقي عام 1994، وبصورة مماثلة، تبرز اليوم حركة متنامية على نطاق عالمي لتحرير الشعب الفلسطيني من نير الاحتلال والسلب والإبعاد تُدعى حركة المقاطعة، وسـحب الاسـتثمارات، وفرض العقوبات[83] (BDS)، ويحتاج داعمو حركة (BDS)إلى مزيد من الانتشـار والتدعيم على مسـتوى العالم، وبخاصة داخل الولايات المتحدة، وذلك من أجل الضغط على النخبة الحاكمة للتخلّي عن دعم الولايات المتحدة الحاسم لدولة إسرائيل، التي قامت بإسناد وتثبيت نظام عنصري لأمد طويل، ويعدّ تفكيك مؤسسات النظام العنصري في إسرائيل[84] فرصة للشعب الأمريكي من أجل استعادة قيمه المعلنة بالحرية والمساواة والديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان، وهذا هو التحدّي الحقيقي الماثل للعيان.

حـذّر الرئيس الأسـبق دوايـت آيزنهـاور Dwight Eisenhower في خطابـه الوداعي عـام 1961 الأمـة الأمريكية من مخاطر التجمعات العسـكرية والصناعية، وذلك بالدعوة إلى تنويـر المواطنـين وإشراكهم وإدماجهـم، ولفت إلى أنه "يجب الحذر من اكتسـاب المجموعات العسكرية والصناعية للنفوذ غير المسوَّغ في المجالس الحكومية، سواء أسعت هذه المجموعات

إلى اكتسابه أم لا، هناك على الدوام احتمال لبروز واستمرار قوة كارثية في غير مكانها، يجب أن لا نسمح لثقل هذه المجموعات بتعريض حرياتنا وديمقراطيتنا للخطر، يجب ألا نأخذ أيّ شيء على أنه أمر مسلّم به، فقط المواطنون اليقظون والمطلعون بإمكانهم الدفع باتجاه ربط الآليات الصناعية والعسكرية الضخمة مع أساليبنا وأهدافنا السلمية"[85].

وبالمثل أطلق الرئيس الأسبق جورج واشنطن في خطابه الوداعي عام 1796 تحذيرًا لمواطني أمته الوليدة ينطوي على الكثير من التنبؤ، فقد بدا وكأنه يصف الوضع الراهن للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حين قال: "إن التعلّق الانفعالي الذي تُبديه إحدى الأمم تجاه أمة أخرى يخلق الكثير من الشرور، إن التعاطف مع الأمة المفضّلة وتزيين الوهم للسعي وراء مصلحة مشتركة موهومة في ظل غياب مصالح حقيقية، وغرس أحدهم في الآخر الخصومة والعداوة تجاه الآخرين- يجعل الأمة تتعرض للخيانة والتضليل حين تتورط في النزاعات والحروب بدون دوافع أو مسوِّغات معتبرة، إن هذا يقود أيضًا إلى التورط بتقديم تنازلات للأمة المفضّلة، أو منحها امتيازات خاصة، وهذا يقدح في الأمة التي تقدّم التنازلات... إنّ هذا يعطي الطامعين والفاسدين والمغرَّر بهم (ممّن يكرّسون أنفسهم لخدمة الأمة المفضَّلة) فرصة سانحة للخيانة والتضحية بمصالح وطنهم من دون أن يرف لهم جفن، وفي بعض الأحيان مع اكتساب الشعبية والتلميع وادّعاء مظاهر الفضيلة والالتزام المحبّب من قبل الرأي العام، و الحماس الجدير بالثناء في سبيل المصلحة العامة، يتورط هؤلاء بالإذعان الأحمق للطمع والفساد والافتتان، إن وسائل التأثير الأجنبي لا يمكن حصرها، وبعض هذه الوسائل التي ذكرناها تثير قلق الإنسان الوطني المستقل والمستنير" [86].

الهوامش والمصادر :

1. Part of this essay appeared in CounterPunch on December 8. 2015 in an article by the author titled: “Back to Basics: Clearing the Fog of the Palestinian-Israeli Conflict.”
   See: https://www.counterpunch.org/201508/12//back-to-basics-clearing-the-fog-of-the-palestinian-israeli-conflict/
2. See: Beit-Hallahmi. Benjamin. Original Sins. Reflections on the History of Zionism and Israel. Olive Branch Press. 1993.
3. See: Pappe. Ilan. The Ethnic Cleansing of Palestine. Oneworld Publications. 2006.
4. See: Pappe. Ilan. Ten Myths about Israel. Verso. 2017.
5. Friedman. George. The Next 100 Years. Anchor Books. 2010. pp. 4046-.
6. See: Mearsheimer. John J. and Stephen M. Walt. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. Farrar. Straus. and Girdoux. 2007.
7. https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR092/000//IMG/NR000092.pdf?OpenElement
8. https://www.washingtonpost.com/news/post-nation/wp/201712/10//u-s-withdraws-from-unesco-the-u-n-s-cultural-organization-citing-anti-israel-

bias/?utm_term=.0d04a02e05ef
9. US Vetoes at UN Security Council: 1973 (1): 7;29/6 .25/3 .25/1 :(3) 1976 ;26/ 1984 ;15/2 :(1) 1983 ;6/8 .25/6 .9/6 .20/4 .2/4 .25/2 .20/1 :(7) 1982 ;30/4 :(1) 1980 :(5) 1988 ;20/2 :(1) 1987 ;7/2 .30/1 .17/1 :(3) 1986 ;13/9 .12/3 : (2) 1985 ;6/9 :(1) 1995 ;1/6 :(1) 1990 ;7/11 .9/6 .18/2 .1/2 :(4) 1989 ;14/12 .10/5 .15/4 .1/2 .18/1 :(2) 2003 ;20/12 :(1) 2002 ;14/12 .27/3 :(2) 2001 ;21/3 .14/3 :(2) 1997 ;17/3 :(1) ;18/12 :(1) 2017 ;31/12 :(1) 2014 ;13/7 :(1) 2006 ;5/10 .25/3 :(2) 2004 ;16/7 .14/7 1/6 :(1) 2018.
10. https://mosaicmagazine.com/essay/201802//has-israel-grown-too-dependent-on-the-united-states/
11. Republicans cast 39 vetoes. while Democrats cast 5. as follows: Nixon: 1. Ford: 3. Carter: 1. Reagan: 20. G.H.W. Bush: 5. Clinton: 3. G.W. Bush: 8. Obama: 1. Trump: 2.
12. https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf
13. https://www.lrb.co.uk/v28/n06/john-mearsheimer/the-israel-lobby
14. See: Aruri. Naseer H.. Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine. South End Press. 2003. See also: Khalidi. Rashid. Brookers of Deceit. How the US Undermined Peace in the Middle East. Beacon Press. 2013.
15. See: Flapan. Simha. The Birth of Israel. Myths and Realities. Pantheon. 1987.
16. https://occupiedpalestine.wordpress.com/201003/10//the-deathmasters-israeli-massacres-on-palestinians/. See also: https://occupiedpalestine.wordpress.com/201003/10//the-deathmasters-israeli-massacres-on-palestinians/; http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5037; http://ifamericaknew.org/stat/deaths.html
17. http://www.1948.org.uk/plan-dalet-and-the-nakba/
18. http://books.openedition.org/iheid/94?lang=en
19. https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/ART/195200052-?OpenDocument
20. http://www.un.org/en/decolonization/declaration.shtml
21. http://www.un-documents.net/a25r2625.htm
22. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/C867EE1DBF29A6E5852568C6006B2F0C
23. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/D7340F04B82A2CB085256A9D006BA47A
24. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/b86613e7d92097880525672e007227a76/de6da8a650b4c3b852560df00663826?OpenDocument
25. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDDB
26. https://www.youtube.com/watch?v=HG2vZTcassE
27. https://www.youtube.com/watch?v=E0uLbeQlwjw
28. https://www.aljazeera.com/indepth/interactive/201510//mapping-dead-latest-israeli-palestinian-violence-151013142015577.html
29. https://www.btselem.org/topic/settler_violence
30. https://www.youtube.com/watch?v=T0kCX53YIcw
31. http://imemc.org/article/73371/
32. http://palestineun.org/1-may-2015-israeli-occupying-force-violations-against-

palestinian-children/
33. https://www.youtube.com/watch?v=TWZy1eFT-Ow
34. https://www.youtube.com/watch?v=hOR0lXHKhBo
35. https://www.youtube.com/watch?v=Xs1fIjIKamo
36. http://www.dci-palestine.org/palestinian_toddler_burns_to_death_in_suspected_settler_arson_attack
37. https://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacy-defense/87868151004--israel-police-restrict-access-to-jerusalem-s-old-city-amid-rise-in-violence
38. http://www.middleeasteye.net/news/israel-razes-west-bank-home-jailed-palestinian-arrest-hamas-leader-1302253076
39. https://sputniknews.com/middleeast/201507221024901235/
40. https://www.youtube.com/watch?v=-Lm4j0Do2hA
41. https://www.youtube.com/watch?v=HG2vZTcassE
42. http://imemc.org/article/israeli-soldiers-continue-to-target-journalists-60-violations-this-week/
43. http://www.jadaliyya.com/pages/index/8799/no-israel-does-not-have-the-right-to-self-defense-
44. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/fragmented_lives_2016_english.pdf
45. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28439404
46. http://www.dci-palestine.org/child_fatalities_by_month
47. http://ifamericaknew.org/
48. http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-1248-.pdf
49. https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/israel-and-occupied-palestinian-territories/report-israel-and-occupied-palestinian-territories/
50. https://www.hrw.org/news/201411/09//israel-depth-look-gaza-school-attacks
51. https://www.aljazeera.com/programmes/aljazeeraworld/2013201391012145/09/6318891.html
52. http://www.ecfr.eu/publications/summary/rethinking_oslo_how_europe_can_promote_peace_in_israel_palestine_7219
53. https://www.btselem.org/topic/settlements
54. See: Said. Edward W.. Peace and Its Discontents. Vintage. 1995; and The End of the Peace Process. Oslo and After. Vintage. 2001.
55. https://www.btselem.org/settlements/statistics
56. https://www.youtube.com/watch?v=35-hUG6Os68
57. https://www.youtube.com/watch?v=JDJXWgVaFnk
58. http://theiranproject.com/blog/201504/09//israel-great-danger-to-world-peace-british-mp/
59. http://www.nybooks.com/articles/200109/08//camp-david-the-tragedy-of-errors/
60. See: Swisher. Clayton E.. The Truth About Camp David. The Untold Story about the Collapse of the Middle East Process. Nation Books. 2004.
61. https://www.democracynow.org/200630/11//palestine_peace_not_apartheid_jimmy_carter

62. http://mondoweiss.net/201212//shlomo-sand-on-zionism-post-zionism-and-the-two-state-solution/
63. http://www.stopwar.org.uk/index.php/news-comment/1307-from-albert-einstein-to-noam-chomsky-famous-jews-who-have-opposed-israel
64. http://www.globalresearch.ca/albert-einsteins-letter-warning-of-zionist-facism-in-israel/5438170
65. https://sites.google.com/site/jewsagainstracistzionism/shahak-israel-racist-nature-of-zionism-and-the-zionist-state-of-israel
66. https://www.democracynow.org/20148/8//noam_chomsky_what_israel_is_doing
67. https://palsolidarity.org/201307//interview-with-ilan-pappe-the-zionist-goal-from-the-very-beginning-was-to-have-as-much-as-palestine-as-possible-with-as-few-palestinians-in-it-as-possible/
68. http://jewishjournal.com/uncategorized/77435/
69. https://www.youtube.com/watch?v=5B7ijMjc2Js
70. http://www.nybooks.com/articles/200323/10//israel-the-alternative/
71. https://www.tni.org/es/node/9804
72. https://www.washingtonpost.com/opinions/a-zionist-case-for-boycotting-israel/201523/10//ac4dab80735-c-11e59-cbb-790369643cf9_story.html?utm_term=.c1998af774d2&wpisrc=nl_wemost&wpmm=1
73. https://www.salon.com/201525/03//benjamin_netanyahus_racist_remarks_may_have_swung_israeli_election_pollster_suggests/
74. http://mondoweiss.net/201403//lieberman-transferring-palestinian/
75. https://www.middleeastmonitor.com/20151016-rabbis-killing-palestinian-resistance-fighters-a-religious-duty/
76. https://www.middleeastmonitor.com/20151015620--palestinians-arrested-by-israel-in-just-2-weeks/
77. https://electronicintifada.net/content/top-israeli-rabbis-advocate-genocide/6974
78. https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/victim-describes-being-stabbed-by-fellow-israeli-jewish-man-shouting-you-deserve-it-arab-bs-a6693641.html
79. https://www.alternet.org/grayzone-project/israeli-stabbed-jew-anti-arab-violence
80. https://www.huffingtonpost.com/201410/07//max-blumenthal-israel-palestine_n_5574082.html
81. http://www.truth-out.org/news/item/19454-max-blumenthal-qa
82. https://www.salon.com/201105/02//ronald_reagan_apartheid_south_africa/
83. Barghouti. Omar. BDS: Boycott. Divestment. and Sanctions. The Global Struggle for Palestinian Rights. Haymarket Books. 2011.
84. Carter. Jimmy. Peace Not Apartheid. Simon & Shuster. 2007.
85. http://mcadams.posc.mu.edu/ike.htm
86. http://avalon.law.yale.edu/18th_century/washing.asp